مُساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاديّة للبلد المُضيف (الجزائر دراسة حاليّة)

شرفي مختارية

طالبة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة

كليَّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بالجزائر

شهدَ العالم في السنوات الأخيرة توجه العديد من الدول النامية نحو تحرير اقتصاديّاتها والسماح للقطّاع الخاص المحلي والأجنبي بالقيام بمعظم الأنشطة الاقتصاديّة، إمّا بسبب افْتقار هذه الدول لمصادر التمويل الضروريّة لبرامجها التنمويّة أو لِضعف القُدرات التكنولوجيّة التي تمتَلِكها الدول المتقدمة. ولهذا كانت الجزائر إحدى هذه الدول التي عَملت على تعديل سياستها الاقتصاديّة وتَبني سياسات ماليّة تهدُف إلى تحرير الاقتصاد الوطني وانفتاحه على العالم الخارجي وتهيئة مناخ ملائم لاستقطاب تدفُّق رؤوس الأموال الأجنبيّة إليه.

وسنتناول من خلال هذا البحث تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة ١٩٩٣-٢٠١٣، وذلك في محاولة لمعرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصاديّة للبلد المضيف.

الكلمات المفتاحيّة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول النامية، التنمية الاقتصاديّة، المؤشِّرات الدوليّة.

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدّدت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنّه "حصّة ثابتة للمستثمر الأجنبي المقيم في اقتصاد ما في مشروع مُقام في اقتصاد آخر، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسّسات الأعمال, وكذلك من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصّة كافية عادةً لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسّسة"[1].

عَرّف تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنَّه نوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة في قطر آخر، على أنْ تتعدَّى نسبة مشاركة الشركة الأم ٥٠٪.

[1] محمد أميرة، مُحدِّدات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصاديّة العربيّة، الطبعة الأولى، الدار الجامعيّة، القاهرة،2005

وعرّفت منظّمة التجارة العالميّة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنَّه أي نشاط استثماري مُستقر في بلد معين (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات .

من خلال التعاريف السّابقة نفهم بِأنّ الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يُديرها أجانب؛ بسبب مُلكيتّهم الكاملة لها، أو تملكهم لنصيب يُبرِّر لهم حق الإدارة، ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات مُتعدِّدة الجنسيّات .

ثانياً : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يُمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة إلى نوعين أساسيين هما : الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

- **الاستثمار المُشترك** : ينطوي الاستثمار المشترك على اتفاق طويل الأجل يشارك فيه طرفان (شخصيّتان معنويّتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين، حيث لا تقتصر هذه المشاركة على حصّة في رأس المال فقط بل قدْ تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامّة، وقدْ تكون المشاركة بحصّة في رأس المال أوكلّه على أنْ يُقدّم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قدْ تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقيّة أو تقديم السوق .
- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : تُمثّل مشروعات الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي تفضيلاً لدى الشركات مُتعدَّدة الجنسيّات ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، حيث أنّ هذه الأخيرة تقوم بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة ونجد الكثير من دول العالم الثالث لا تُفضِّل هذا الشكل من الاستثمارات خوفاً من التبعيّة الاقتصاديّة وما يترتَّب عليها من آثار سياسيّة على الصعيدين المحلي والدولي، من احتكار الشركات المتعدَّدة الجنسيّات لأسواق الدول النامية .

الاستثمار الأجنبي المُباشر في البلدان الناميّة :

يُعتَبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم لنمو البلدان النامية[1]، كما أنَّه مصدر مهم بالنسبة للدول المضيفة التي عجزت فيها المدخرات المحليّة عن سد فجوة التمويل، إذْ يشكل الاستثمار الأجنبي فيها أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجيّة[2]. و لقدْ أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامّة لمسيرة التكامل الإقتصادي العالمي،

[1]- ESSO Loesse Jacques, Investissements directs étrangers: Determinants et influence sur la croissance économiques, Revue politique Economique et Developpement, n° 117,2005 , p 3

[2] قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربيّة، الملتقى الدولي الثاني" إشكاليّة النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "،14و15 نوفمبر2005،ص240.

بفضل مساهمته في ربط أسواق المال والعمل وزيادة الأجور، وكذا إنتاجيّة رأس المال في الدول المضيفة. بالإضافة إلى مساهمته في توطيد العلاقة بين الدولة المستثمرة والمضيفة للاستثمار وكذا زيادته للتبادلات الاقتصاديّة بين الدولتين.

أولاً: تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الناميّة

من خِلال البيانات الصادرة عن تقرير الأونكتاد للاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٥ نُلاحظ انخفاض في التدفُّقات الدَّاخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٦٪، حيث انخفضت من ١٤٧ ترليون دولار سنة ٢٠١٣ إلى ١.٢٣ ترليون دولار سنة ٢٠١٤ (الشكل ١). وهذا راجع إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيَّقُن السياساتي لدى المستثمرين وبمخاطر الجغرافيا السياسيّة. و قدْ تناقض الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر مع مُتغيّرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والعمالة، تكوين رأس المال الثابت التي شهدت كُلَّها نمواً*.

الشكل ١ : التدفُّقات الداخِلة من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعة الاقتصاديّات،١٩٩٥-٢٠١٤ بمليارات الدولارات

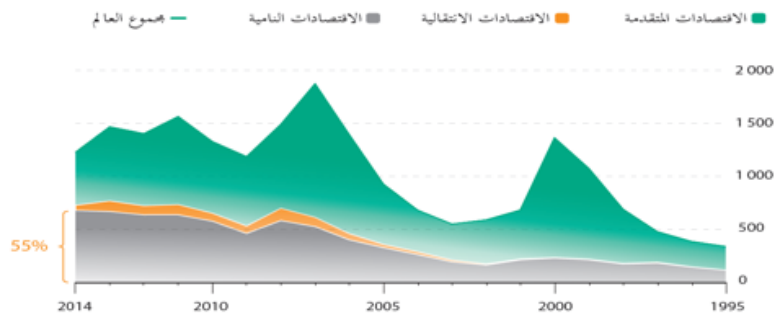

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥،إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي،الأونكتاد،ص ٢٤

ويُؤكِّد تقرير الأونكتاد على أنَّ التَّدفُّقات الداخِلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الناميّة حققت مستوى قياسي حيث بلغت ٦٨١ مليار وبلغ نصيب هذه المجموعة ٥٥٪ من التَّدفُّقات الداخِلة من الاستثمار الأجنبي على صعيد العالم، وأنَّ خمسة من أعلى عشرة بلدان مُضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر حالياً هي إقتصادات نامية[1].

ثانياً: مُساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاديّة للدول النامية:

بيّنت نظريّة النمو الداخلي وجود علاقة ترابط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من خِلال الآثار الجانبيّة التي يتركها هذا الأخير على الإنتاجيّة، كما أكَّدت العديد من الدراسات على أنَّ الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة ساهمت في زيادة مُعدَّلات النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، وتشير الإحصاءات إلى أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر قام بدور فعال في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا بفضل زيادته لصادرات تلك الدول،

* للمزيد إطلع على ص 25 من تقرير الاستثمار العالمي 2015،الأونكتاد.
[1] تقرير الاستثمار العالمي 20015،إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي،الأونكتاد،ص28

حيث تُشير البيانات المقدمة من طرف البنك الدولي أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي في الصين[1] على سبيل المثال قد بلغت لسنوات ٢٠٠٦–٢٠٠٧–٢٠٠٨ على التوالي: ١٩.٧٢ ٢٩.٢١، ١٩.٠٣.

إذنْ يُمكننا القول أنّ الاستثمارات الأجنبيّة يُمكنها أنْ تلعب دوراً فعالاً وحيوياً في جهود التنمية الاقتصاديّة للبلدان النامية خاصة وأنَّ هذا النوع من الاستثمارات تُعتبر مصدرا جيدا لرؤوس الأموال إذا ما توفر لها المناخ الملائم والتخطيط والتوجيه الجيد لها.

تقييم جاذبيّة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوّر الإطار المؤسّساتي الخاص به:

أولاً: تقييم جاذبيّة الاستثمار الأجنبي المُباشر في الجزائر

عملت العديد من المؤسّسات والمنظّمات على وضع مجموعة من المؤشّرات التي تساعد المستثمرين وصانعي القرار في معرفة وضعيّة كل دولة على حدا، وفيما يلي سنعرض وضعية الجزائر من خلال أهم هذه المؤشّرات:

مؤشّر الحريّة: احتلّت الجزائر المرتبة ٩٤ عالمياً سنة ٢٠٠٢، ثم ١١٩ سنة ٢٠٠٦،بنسبة تراوحت ما بين ٣.٣٠ و ٣.٥ خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٦، على خلاف كل من تونس والمغرب التي تصنفان ضمن الدول ذات الحريّة الاقتصاديّة شبه الكاملة بمؤشّر متوسط يساوي ٢.٩٥.

مؤشّر التنمية البشريّة: احتلّت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة ١٠٦ والمرتبة ١٠٣ في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ على التوالي فالجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة على الرغم من التحسن الذي طرأ على هذا المؤشر لينتقل من ٥٥٪ إلى حدود ٧٠٪ خلال ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ على التوالي.

مؤشّر بيئة أداء الأعمال:احتلّت الجزائر المرتبة ١٥٠ ضمن هذا المؤشّر سنة ٢٠١٢، إلاّ أنّها تراجعت بمرتبتين سنة ٢٠١٣ مُحصلّة المرتبة ١٥٢ عالميا لتقبع بهذا في المراتب المتأخرة عالمياً.

مؤشّر التنافسيّة العالميّة: احتلّت الجزائر ضمن هذا المؤشّر الرتبة ٧١.٧٦ ثم ٨٢ للسنوات ٢٠٠٤–٢٠٠٥–٢٠٠٦ على التوالي. ثم احتلّت المرتبة ٨١ عالميا سنة ٢٠٠٧ ب ٩.٩٠ نقطة. وللإشارة فقد بدأت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب مؤشّرات التنافسيّة العالميّة منذ سنة ٢٠٠٠.

ثانياً: أهم الأجهزة المشرفة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[2]

[1] Data world bank.

[2] كريمة فرحي، أهميّة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، كليّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2012،3-2013،ص292 -293.

الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمار ANDI: والتي كانت تُسمّى سابقاً وكالة ترقية ودعم الاستثمار والتي سند إليها سبع مهمات أساسيّة نوجزها كما يلي:

الإعلام: من خلال ضمان خدمة الاستقبال وتقديم المعلومات الضروريّة للمستثمرين.

التسهيل: تشخيص العراقيل والضغوط التي تُعرقل الاستثمار، واقتراح التدابير لعلاجها.

ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار وتحسين سُمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.

المساعدة: من خلال استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

تسيير العقار الاقتصادي: بإعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقاريّة وضمان تسييرها.

تسيير الامتيازات: تحديد المشاريع المهمّة للاقتصاد الوطني والتفاوض حول الامتيازات الممنوحة لهذة المشاريع.

المتابعة: تقديم خدمة المتابعة لمدى تقدم إنجاز المشاريع ولما بعد الإنجاز بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين وما يتعلق بالمشاريع المسجلة والتأكد من احترام المستثمرين للاتفاقيّات المبرمة.

المجلس الوطني للاستثمار: تأسّس سنة ٢٠٠١ ونشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، ومن بين المهام المسندة إليه نذكر:

اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وأولويّاته.

يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه.

يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.

يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها.

يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهميّة بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها.

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية لاقتصاديّة الجزائريّة

أولاً: تطوّر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يوضّح الشكل الموالي تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٩٣–٢٠١٣ بملايين الدولارات.

يُمكن القول إنَّ تطوّر الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة سجّل أربع مراحل أساسيّة[1] على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى (١٩٩٣–١٩٩٥)**: ما ميَّز هذه الفترة غياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ترجع أسبابه إلى تفاقُم أزمة المديونيّة الخارجيّة وارتفاع خدمة الدين، الأمر الذي حتَّم على السلطات إعادة جدولة

[1] شوقي جباري، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر كحتميّة للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد 49، 2015، ص172-173.

الديون الخارجيّة وما ترتَّب عنه من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي،

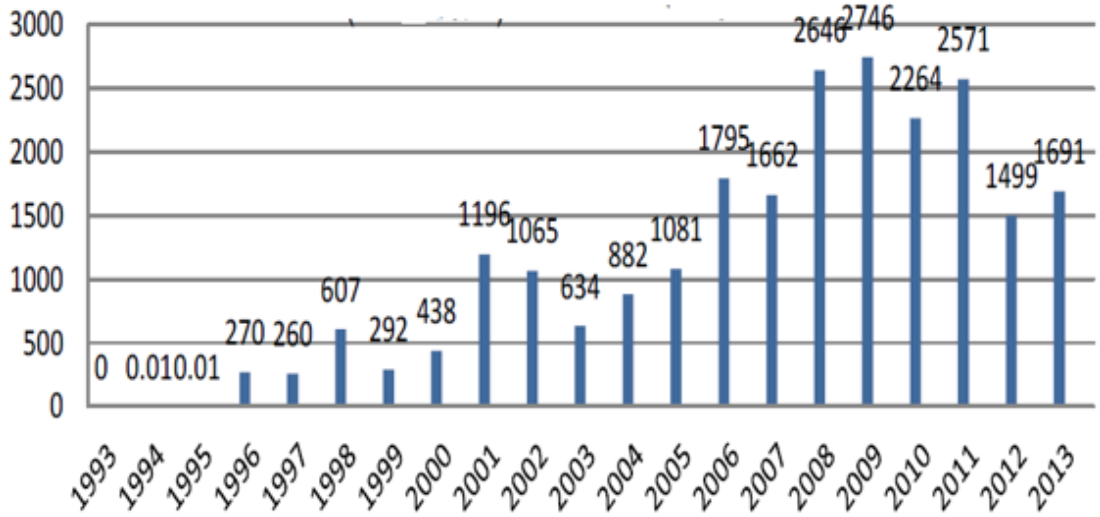

بالإضافة إلى التأثير السلبي لتدهور الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر:شوقي جباري، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر كحتميّة للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلّة المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد ٢٠١٥،٤٩، ص ١٧٢.

- **المرحلة الثانية (١٩٩٦-٢٠٠٠)**: تميّزت هذه المرحلة بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والذي بلغ ٥٠٧ مليون دولار، وتوجّهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في القطّاعات الأُخرى، وبعيدة عن مستوياته التي استقبلتها البلدان المجاورة، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى المغرب سنة ١٩٩٧ أربع أضعاف ما تدفق إلى الجزائر.
- **المرحلة الثالثة (٢٠٠١-٢٠٠٧)**: احتلّت الجزائر في هذه المرحلة المرتبة الثالثة إفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قُدِّر الحجم الوارد من هذا الأخير إلى الجزائر ب١١٩٦ مليون دولار سنة ٢٠٠١ وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم ٠١٠٣ وما جاء به من تحفيزات ضريبيّة، ثم ١٠٦٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ بسبب بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخُوصصة شركة الصناعات الحديديّة بالحجار لصالح شركة أسبات الهنديّة، كما شهدت سنة ٢٠٠٦ ارتفاعا ملحوظا مقارنة سنة ٢٠٠٥ بتغير قدره ٧١٤ مليون دولار.
- **المرحلة الرابعة (٢٠٠٨-٢٠١٣)**: تميّزت هذه المرحلة بعدم تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالأزمة الماليّة العالميّة لسنة ٢٠٠٨، حيث حقّق رقماً قياسيّاً يعادل ٢٧٤٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٩.

وهو ما يُمثّل أعلى قيمة حققتها الجزائر منذ انفتاحها، وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى التحفيزات والامتيازات التي قدَّمت إلى المستثمرين الأجانب،فضل عن الاستقرار الإيجابي لجل مؤشِّرات الاقتصاد الكلي.

ثانياً: مُساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم ٢ :مُساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي،٢٠٠١-٢٠١٢

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة تدفق FDI من GDP%	2,17	1,87	0,93	1,04	1,06	1,54
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة تدفق FDI من GDP%	1,25	1,57	1,96	1,41	1,29	0,73

Source: UNCTAD Statistics

تُشير البيانات الموجودة في الجدول رقم ٢ إلى مُساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاديّة في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، ومن خِلال هذه المؤشِّرات يُمكِن القول أنَّ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصاديّة محليّاً يُعدُّ ضعيفاً وهامشيّاً، إذْ حقّق أعلى نسبة له سنة ٢٠٠٩ ب ١.٩٦٪ والذي يرجع إلى التحسن النسبي في البيئة الاستثماريّة وإلى الانتعاش الذي شهِدته أسواق النفط.

الخاتمة

من خِلال ما تمَّ تناوله يمكن القول أنّ الاقتصاديّات النامية حقَّقت قفزة نوعيّة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وأنَّ هذا الأخير يلعب دوراً أساسياً في تنمية اقتصاديّاتها، إلاّ أنَّ نسبة مشاركته تبقى ضعيفة جداً في تنمية الاقتصاد الجزائري ويظل دون المستوى المطلوب على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات إليها.

المراجع:

-أميرة محمد، مُحدِّدات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصاديّة العربيّة، الطبعة الأولى، الدار الجامعيّة، القاهرة، ٢٠٠٥.

-شوقي جباري، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر كحتميّة للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلّة المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة،العدد، ٢٠١٥.

- قويدري محمد، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربيّة، الملتقى الدولي الثاني " إشكاليّة النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "، ١٤و١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.

-كريمة فرحي، أهميّة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة،كليّة العلوم الاقتصاديّة وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ٣ ، ٢٠١٢-٢٠١٣.

-تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٥، الأونكتاد.

-ESSO Loesse Jacques, Investissements directs étrangers: Determinants et influence sur la croissance économiques, Revue politique Economique et Developpement, n° 117,2005

-UNCTAD Statistics , https://unp.un.org

-Data world bank, http://data.worldbank.org